

تحول بوجهين



نغوزي أوكونجو-إيويلا
Ngozi Okonjo-Iweala

إصلاح ما أفسد الدهر
Reforming the Unreformable

دروس من نيجيريا
Lessons from Nigeria

مطبوعة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا،
كيمبريدج، ماساتشوستس، ٢٠١٢، ٢٠٢
صفحة، السعر ٢٤.٩٥ دولارا (غلاف قماشي)

القصة

التي ترويها نغوزي أوكونجو-إيويلا عن تحول نيجيريا من بلد يسوده التقلب الاقتصادي وخراب البنية التحتية والمؤسسات وتفشي الفقر إلى بلد ينعم بقدر أكبر من الاستقرار قصة استثنائية. وهي قصة لا يمكن أن يكتبها إلا نيجيري كان في الخنادق أثناء عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية وإصلاح الحوكمة. وتروى هذه القصة بتفاصيل مشبعة وتتضمن رؤى اقتصادية أساسية صيغت بلغة شيقة تصف بصراحة التحديات التي واجهها الفريق الاقتصادي الذي رأسه أوكونجو-إيويلا عندما كانت وزيرة للمالية في الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٦. وتقيم المؤلفة النتائج الإيجابية وكذلك المبهمة التي تمخضت عنها الإصلاحات الاقتصادية الكلية المنفذة خلال فترتي ولاية الرئيس أولوسيجن أوباسانجو. وهي تروي القصة بلا انفعال، وتمتدح في أوباسانجو بصبرته، وتعرف مواطن قوتها وأخطائها أثناء العملية، وتصف بلغة رشيقة كيف حاول البعض الكيد لإفشالها أو تعطيل مسيرتها.

وكان الانتقاد الشائع هو أن نيجيريا لن تستطيع الخروج من هبوطها الاقتصادي

بسبب "لعنة" الثروة النفطية، وسيطرة العسكريين، وتدخّل الدولة في الاقتصاد، والفساد على مستوى الدولة والمحليات. ولكن أوكونجو-إيويلا تثبت عدم صحة ذلك. فبحلول عام ٢٠٠٧، كانت نيجيريا قادرة على تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وخفض التضخم ومضاعفة النمو إلى ٦-٧٪ والبدء في إعادة بناء النظامين التعليمي والصحي. وهي تبين أن القيادة الوطنية الجريئة، إذا اقترنت بشاغل تحقيق رفاه المواطنين، يمكن أن تشكل قوة كبيرة في تغيير أي اقتصاد.

ومن بين الدروس المستفادة من التجربة النيجيرية التي تحددها أوكونجو-إيويلا للقائمين بالإصلاحات ضرورة وجود خطة يمكن أن يتبعها فريق اقتصادي، حتى يكون التواصل فعالا ويكون هناك تركيز موجه نحو النتائج ويشمل المجتمع المدني والجمهور. وتقول إن الإرادة السياسية للقيادة المحلية كانت مهمة. إلا أن تحول نيجيريا كان بوجهين، فقد كان يتطلب أيضا مساعدة استراتيجية وشراكات مع المجتمع الدولي.

وعلى سبيل المثال، أخبرها رجل الأعمال البرازيلي أموري بيير أن تقوم بتجميع "فريق اقتصادي يكون لأعضائه فكر متشابه وقدرة على التكاتف وخوض معارك شرسة"، بينما نصحتها رئيس الوزراء البريطاني توني بليز ورئيس البنك الدولي جيمس وولفينسون بأن تنفيذ استراتيجية لإصلاح الاقتصاد الكلي يمكن أن يفتح الباب لمناقشات ناجحة بشأن تخفيف أعباء الدين أثناء الإصلاحات.

وتؤكد أوكونجو-إيويلا أهمية التاريخ الإفريقي في وضع استراتيجيات للإصلاح الاقتصادي. فقد تأثر الكابوس الاقتصادي الذي حفزه النفط والتعافي في نيجيريا بتاريخ المجتمعات العرقية والثقافية/الدينية القديمة، وسياسة الاستعمار القائمة على مبدأ فرق تسد، وحرب نيجيريا-بيافرا في الفترة ١٩٦٧-١٩٧٠ التي تلتها ٢٥ سنة من الحكم العسكري، والدمار الزراعي والاقتصادي. إلا أنها تعتقد أن الحوكمة تحدث الفرق دائما.

وتضمنت أكبر حالات النجاح خفض التسيّرات في عملية الميزانية، وتنفيذ قاعدة في المالية العامة قائمة على أسعار النفط أتاحت إعداد ميزانيات أكثر شفافية، وبلوغ الاستقرار الاقتصادي الكلي بحلول عام ٢٠٠٦، وزيادة الاحتياطيات الأجنبية، وخفض التضخم وأسعار الإقراض، وتحقيق نمو نسبته ٧٪. وفي عام ٢٠٠٣، بدأت

حكومة أوباسانجو الخصخصة، وإلغاء القيود التنظيمية، وتحرير الاقتصاد.

وكانت أكبر التحديات إصلاح الخدمة المدنية لتحسين تقديم الخدمات وترشيد المعاشات التقاعدية والقضاء على الفساد المحيط بالتجارة التعريفات والجمارك. فقد كان موظفو الخدمة المدنية من ذوي التعليم المتواضع يعززون مرتباتهم الهزيلة بالسماح للنخبة بتحويل مسار إيرادات الأجهزة الحكومية واستخدام تلك الإيرادات في تعزيز وضع اليد العليا الذي اصطنعته لنفسها. وما يقال هو أن نقل أوكونجو-إيويلا المفاجئ في عام ٢٠٠٦ من منصب وزيرة المالية إلى وزيرة الخارجية كان يعزى إلى عدم رغبتها في غض الطرف عن الإساءات التي كان يقوم بها السياسيون في مجال استيراد الأرز الذين كانوا يستخدمون تلك الإيرادات لتثنية ولايات حزبية.

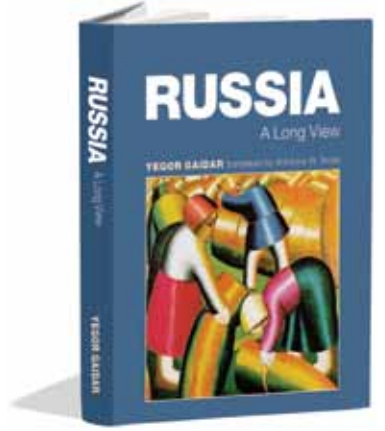
وتسترسل القصة لتأخذ مراقبي نيجيريا إلى الكواليس وترينا مدى التعقيد الذي ينطوي عليه الشروع في إصلاحات اقتصادية كلية في مجتمع إفريقي استفادت طبقاته السياسية المتنوعة من سوء إدارة الموارد والسيولة المالية وإنهيار قطاع الزراعة ودمار التعليم وإفقار المواطنين. وتوضح أوكونجو-إيويلا مدى الصعوبة التي واجهتها في رفع أيدي السياسيين عن الإيرادات النفطية ودفع نيجيريا باتجاه الاستقرار والتنوع واعتماد اقتصاد تدفعه قوى السوق ويقوم على الحوكمة الاقتصادية المسؤولة اجتماعيا.

وتنهي أوكونجو-إيويلا، التي عادت في عام ٢٠١١ وزيرة للمالية تحت رئاسة الرئيس غودلاك جوناثان بعد أربع سنوات من العمل في البنك الدولي، قصتها بالتطلع إلى المستقبل، مدركة أن نجاح نيجيريا يمكن أن يساعد على تحول إفريقيا. وتتساءل ما إذا كانت هذه الإصلاحات ستستمر وتفضي إلى نمو مستمر لنيجيريا، وما إذا كان يمكن، حال استمرارها، أن تكون نموذجا تحتذي به بقية إفريقيا. وتعود أوكونجو-إيويلا لتؤكد أهمية أن يقوم المجتمع العالمي بتوفير الدعم والمراقبة، وكذلك استمرار التزام نيجيريا بمكافحة الفساد، وتعزيز الإطار الاقتصادي الكلي، والنهوض بإصلاح القطاع المالي. وتتركنا لنسأل: "هل سيدوم ذلك؟"

غويندولين ميكيل

أستاذ علم الإنسان والخدمة الخارجية بجامعة جورج تاون

الصورة الكبيرة



ييجور غيدر
Yegor Gaidar

روسيا
Russia

نظرة طويلة

A Long View

مطبوعة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا،
كيمبريدج، ماساتشوستس، ٢٠١٢، ٥٢٥
صفحة، السعر ٣٩,٩٥ دولارا (غلاف قماشي)

ييجور غيدر، المهندس
الرئيسي للإصلاحات
الاقتصادية التي شهدتها

روسيا في مطلع التسعينات وأدت إلى إنشاء
اقتصاد سوق فيها، كاتباً وباحثاً أكاديمياً
مصقولاً أيضاً — وهو ما يظهر بوضوح في
كتابه.

وتركز النسخة الروسية، التي نشرت في
عام ٢٠٠٥، على طبيعة النمو الاقتصادي
وتسهم بدرجة كبيرة في الجدل الدائر في
روسيا بشأن الحاجة إلى تحديث الاقتصاد.
أما النسخة الإنجليزية فتحذف بعض
التفاصيل عن السياسات المتبعة في روسيا
وتضيف خاتمة موجزة كتبت في عام
٢٠٠٩، بعد فترة قصيرة من وفاة غيدر،
بحيث أصبح الجزء المتعلق بروسيا يقتصر
في الواقع على ثلث الكتاب.

ويقدم غيدر في البداية استعراضاً عاماً
لتاريخ العالم بدءاً بالعصر الحجري الحديث،
مروراً بالدول المدن الرومانية والإغريقية،
ثم المجتمعات الزراعية الساكنة والرحالة،
وانتهاءً بأصول التنمية الاقتصادية
الحديثة في أوروبا. ويتضمن الكتاب فصلاً
مثيراً عن الأفكار الماركسية بشأن التغيير
الاقتصادي وآخر عن المحددات الأساسية

للمنمو الاقتصادي وما يرتبط به من تعديلات
مجتمعية. وتتسم الفصول المتعلقة بالتاريخ
الاقتصادي لروسيا والاتحاد السوفييتي
بالشمول والتوازن.

ويركز الجزء الأخير من الكتاب على
مشكلات "عالم ما بعد الصناعة" —
وبالدرجة الأولى الاقتصادات الغربية. وهذه
تتضمن المشكلات التي تسببها شيخوخة
السكان وتناقص عددهم، وحجم الحكومة،
والعقبات في نظم الرعاية الاجتماعية،
وارتفاع تكلفة معاشات التقاعد الحكومية،
وجودة التعليم العام، وتمويل الرعاية
الصحية مع ارتفاع التكاليف، والفساد،
والعمل السياسي المعني بالإصلاح
الاقتصادي. ومع تحليل هذه المشكلات،
يستخلص غيدر دروساً لروسيا.

والنتيجة هي لوحة عامة، إن لم تكن
رسماً تخطيطياً مبدئياً إلى حد ما. (فعلياً،
العنوان الفرعي في النسخة الروسية هو
استكشافات في التاريخ الاقتصادي.) غير أن
لهذه اللوحة أسساً راسخة في قراءات غيدر،
الواسعة بشكل ملفت للنظر، والتي تدل عليها
الحاشية المستفيضة في نهاية الكتاب. ورغم
أن غيدر اقتصادي، فإنه يتجاوز التحليل
الاقتصادي بكثير ويكتب بروح شومبيتر أو
ماركس أو كوزنيتس أكثر مما يكتب بروح

يمكن أن تتعلم روسيا من البلدان الغربية.

المؤرخين الاقتصاديين في العصر الحديث.
غير أنه يستخدم أيضاً أدلة إحصائية
بمهارة — في مقارنته مثلاً لروسيا ببلدان
غربية في السنوات الأخيرة عندما كان هناك
تماثل في مستوى نصيب الفرد من إجمالي
الناتج المحلي. وسواء كان غيدر يتعامل
مع الإحصاءات أو الفلسفة السياسية،
أو الموضوعات الجدلية التاريخية، يظل
أسلوبه دائماً واضحاً وحيوياً، مثلما يليق به
كصحفي سابقاً.

ولا يمكن في هذا المقام إعطاء أكثر من
لمحة عن الاستنتاجات التي يخلص إليها
غيدر. فهو يعتقد أنه مع تطور البلدان،
تتغير مؤسساتها، حسب رأي ماركس بأن
التكنولوجيا تحدد العلاقات الاجتماعية
والسياسية. (ربما يكون غيدر قد أكد هذه
النقطة لإعطاء ختم الحجية الماركسية
للرأي، المكروه في روسيا، القائل بأن
روسيا يمكن أن تتعلم من البلدان الغربية.)
ولم تنم المجتمعات الزراعية التقليدية
كثيراً إلى أن أضعفت النخب التي دأبت على

استخراج الفائض من الجماهير وإنفاقه
على الاستهلاك أو الحرب، وإلى أن تمكن
الأخرون من الاحتفاظ بالعوائد المتأتية
من استثماراتهم. وقد بدأ النمو الاقتصادي
الحديث في أوروبا مع تجار المدن الدول،
والاكتشافات الجغرافية، والنظم المالية
الوليدة، وزيادة أمن حقوق ملكية. وتمثل
العوامل الثقافية عنصراً مهماً في النمو،
إن يمكن علي سبيل المثال أن تؤدي أهمية
الروابط العائلية في بعض الثقافات إلى
إرجاء تطوير علاقات العمل الحرة وإلى
رأسمالية المقربين.

وقد انهار الاقتصاد السوفييتي لأنه لم
يكن يشجع الابتكار والتنافسية الدولية،
وكان يقلص الزراعة، وأصبح يعتمد على
صادرات النفط والغاز لتمويل أوجه عدم
الكفاءة لديه. وأدى هبوط أسعار النفط في
الثمانينات إلى خلق أزمة. ويقول غيدر إن
الركود التحولي الذي شهدته روسيا عقب
تفسيخ الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٩١ وبدء
الإصلاحات الاقتصادية في عام ١٩٩٢
كانا حتميين ولم يحدثا نتيجة لاعتماد
إصلاحات معينة.

وإليك بعض الدروس التي يستخلصها
غيدر لروسيا. يجب أن تشجع روسيا الهجرة
لتعويض التراجع الطبيعي في عدد السكان،
ورفع أعمار التقاعد، وتشجيع المعاشات

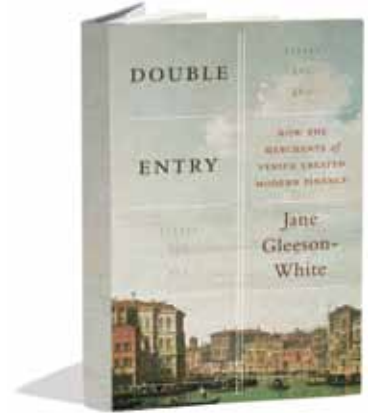
التقاعدية للقطاع الخاص. ويقول إن المجال
محدود أمام زيادة حجم الحكومة. وينبغي
أن تقوم الدولة بتمويل مستوى أساسي من
الرعاية الصحية على أن يغطي التأمين ما
عدها، وأن تشجع آليات السوق في التعليم
والرعاية الصحية. ويجب أن تستعيز
روسيا عن نظام الديمقراطية المدارة التي
تنتهجها في الوقت الحالي — الذي تؤدي
فيه المصالح الخفية إلى خنق الإصلاحات
ويتزعزع فيها الفساد — بديمقراطية نشطة
تشجع الإصلاحات.

وعلى وجه العموم، تعكس توصيات
غيدر رأياً محافظاً بعض الشيء عن دور كل
من الحكومة والسوق. وهو يعرض قضيته
بمهارة ومنطق ينم عن علم غزير.

جون أودلينغ-سمي

المدير السابق لإدارة الأوروبية
(٢) لصندوق النقد الدولي
(تغطي الاتحاد السوفييتي
السابق)

القيود المدينة والقيود الدائنة



جين غليسون-وايت

Jane Gleeson-White

**نظام القيد المزدوج
Double Entry**

**كيف أنشأ تجار البندقية التمويل
الحديث**

**How the Merchants of Venice
Created Modern Finance**

شركة W. W. Norton & Company للنشر،
نيويورك، ٢٠١٢، ٣٠٤ صفحة، ٢٦,٩٥ دولارا
(غلاف قماش).

هذا الكتاب الشيق للغاية، ترسم

جين غليسون-وايت لوحة

كثيرة الألوان تصف بها نشأة

نظام القيد المزدوج وتطوره.

ويعد أن تثبت نشأة المحاسبة الحديثة،

تمضي غليسون-وايت في توجه يزداد فيه

قدر التكهن، تفترض فيه أن القيد المزدوج

أتاح ثراء النهضة وصعودها، وحفز تطور

الرأسمالية، وكان إرهابا محوريا لنظام

المحاسبة القومية الذي وضع كينيز نظريات

بشأنه. ومع كل هذه القوة التاريخية،

أصبح لنظام القيد المزدوج الآن القدرة على

”إنجاح العالم أو إفشاله“ في القرن الحادي

والعشرين.

ويمهد النصف الأول من الكتاب، الذي

يغطي حياة مؤسس نظام القيد المزدوج

لوكا باشيولي (١٤٤٥-١٥١٧) ومساره

المهني، لقصة تبعث على الانبهار. فقد وظف

باشيولي نكاهه توظيفا جيدا في أدواره

كمختص في الرياضيات وساحر وراهب

فرانسيكاني. وباستغلال اختراع مطبعة

غوتنبرغ، قام باشيولي بنشر عدة كتب،

منها أول موسوعة للرياضيات في عصر

النهضة، التي اشتملت على مقالة عن إمسك

الدفاتر بين فيه فضائل نظام القيد المزدوج

في مدينة البندقية، وأصبح أهم تراث يخلفه
باشيولي.

وقد خرج باشيولي عن المؤلف بكتابة

مقالة عن القيد المزدوج باللغة العامية،

وهو ما جعلها في متناول الجميع، وشجع

بالتالي على استخدامها، وكان باشيولي

سببا رئيسيا في الاستعاضة تدريجيا عن

الأرقام الرومانية بالأرقام الهندية-العربية

في إيطاليا.

وتمضي عدة قرون سريعا ليصبح تراث

القيد المزدوج ظاهرا: فالبيانات المالية

لأي شركة مساهمة تعكس مقصد باشيولي

من معرفة ”ما إذا كان العمل يسير بشكل

جيد أم لا.“ ومن المؤكد أن تطور المعايير

والمبادئ المحاسبية تشكل أيضا بنظام

القيد المزدوج. ومن المؤسف أنه يغلب على

الكتاب في فصول لاحقة تهويل حسي (أو

على الأقل مبالغ) في تأثير نظام القيد

المزدوج. فمثل ”أثر الفراشة“ بشرحه

المؤلف — الذي يعزى حدوث إعصار إلى

الحركة الأولية لجناحي فراشة — يرتئي

البعض أن القيد المزدوج هو السبب في

جميع العيوب في القرارات التي تتخذ اليوم

على أساس البيانات المحاسبية. وحتى في

مسألة ”فوردي بيتو“ (عندما قامت شركة

السيارات باستخدام تحليل التكلفة والعائد

المحاسبى لتقرر عدم تركيب وسيلة أمان في

السيارة بينتو في عام ١٩٧٧) يقع اللوم على

نظام القيد المزدوج الذي ”تحول إلى طريقة

حساب عالمية صارمة وخلق ثقافة تتيح

استخدام منطق يفرض إلى قرارات تخلو

من الرحمة“. وليست المحاسبة بالتأكد إلا

أداة واحدة من حالتها الطمع والقسوة لدى

الإنسان.

وينغمة ناشزة بعض الشيء، يخوض

الكتاب أيضا بنبرات تخلو إلى حد ما من

أي استعداد للاعتذار، في موضوعات مثيرة

للجدل حول طبيعة المحاسبة كظاهرة

اجتماعية. ويحمل الفصل السابع عنوان

”القيد المزدوج والرأسمالية — الدجاجة

والبيضة؟“ ليعيد القارئ لجدل موضوعي

حول ما إذا كان القيد المزدوج أتاح

للرأسمالية أن تزدهر أم العكس هو الصحيح.

ولكن يتضح في ظرف فقرتين الجانب الذي

يتعاطف معه المؤلف: فالفكرة التي طرحها

الاقتصادي الألماني فيرنر سومبارت في

عام ١٩٢٤ ومفادها أن نظام القيد المزدوج

أداة من القوة بحيث إنها أفضت إلى تطور

نظام اجتماعي واقتصادي جديد نسبه

الرأسمالية لا ”توازنها“ إلا إشارة عابرة إلى

آراء معارضة للاقتصادي باسل يامي من

جنوب إفريقيا. وبالمثل، ينحاز ثبث المراجع

والاستشهادات إلى الآراء ذات الطابع

التقليدي الأكبر التي تقول إن المحاسبة هي
نتيجة التنظيم الاجتماعي وما يتصل به من
ضغوط.

ويمكن أيضا أن يرتفع حاجب الدهشة،

لا سيما بين المحاسبين المعتادين على

الميزانيات العمومية والمحاسبة على أساس

الاستحقاق، من فكرة أن نظام الحسابات

القومية يدين بنشأته إلى نظام القيد

المزدوج. فالنظرية العامة لكينيز التي تقول

إن مجمل الناتج يتحدد بالاستهلاك زائد

الاستثمار هي بالأساس معادلة متوازنة

بالضرورة حسب التعريف، وليست دفترا

ليست المحاسبة بالتأكد

إلا أداة واحدة من حالتها

الطمع والقسوة لدى

الإنسان.

لترميز وتصنيف وإيجاز الأصول والخصوم
والدخل والمصروفات ورأس المال في
الاقتصاد (من خلال توفيق القيود المدينة
والقيود الدائنة).

ويترك هذه المراوغات جانبا، فإن

الكتاب شيق في قراءته للمحاسب وغير

المحاسب على السواء. وتمضي غليسون-

وايت بخطوة سريعة وتظهر في رسمها

للشخصيات موهبتها في تحقيق التوازن

بين التفاصيل والتعميم. وتنجح بتنقيبها

عن بعض النفاثات المبهرة في إعادة

باشيولي إلى الحياة. وعلى سبيل المثال، لا

يسع المرء إلا أن يتخيل المناورات التي كان

يقوم بها باشيولي من وراء الكواليس حين

طالب رجال الدير الذي يقيم فيه في أواخر

عام ١٥٠٩ بحرمانه من امتيازاته البابوية

ومن جميع الواجبات الإدارية لشواغل تتعلق

بأسلوب حياته. ولم تمض سوى بضعة

شهور حتى عين باشيولي رئيسا للدير!

وكيف يمكن للمحاسبة «إنجاح العالم

أو إفشاله؟» بالنسبة لغليسون-وايت، تكمن

الإجابة في الفهم الأفضل للكيفية التي

يشكل بها قياس (وعدم قياس) قيمة الموارد

الاقتصاد العالمي. إنه مسعى جدير بالثناء،

ومن شبه المؤكد أنه تحد كان باشيولي

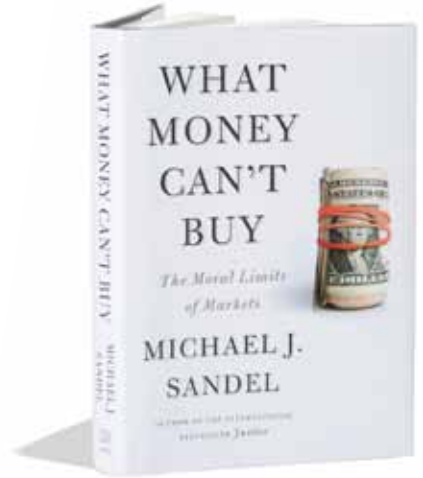
سيستمتع بقراءته.

كريستوفر هيموس

نائب مدير إدارة المالية في

صندوق النقد الدولي

حين يصبح كل شيء للبيع



مايكل ساندل

Michael Sandel

أشياء لا تشتري بالمال

What Money Can't Buy

الحدود الأخلاقية للأسواق

The Moral Limits of Markets

مؤسسة Farrar, Straus and Giroux للنشر، نيويورك، ٢٠١٢، ٢٤٤ صفحة، ٢٧ دولارا (غلاف قماش).

أحييت

الأزمة المالية الشوك التي طالما انتابت الناس حول الأسواق الحرة.

فانعدام الثقة فيها لا يقتصر على المحتجين من حركة "أحتلوا وول ستريت"؛ حتى أن غير المتحيزين للتوجهات السياسية باتوا في حيرة من أمرهم عما إذا كانت هذه الأسواق، كما يدعي أنصار حركة "أحتلوا وول ستريت"، تنشر الجشع وتقطع الأواصر الاجتماعية. ومن المفترض أن هذا التغيير في المشاعر السائدة بين عموم الناس له انعكاسات إيجابية على "مايكل ساندل" (Michael Sandel) وكتابه الذي صدر مؤخرا بعنوان "أشياء لا تشتري بالمال: الحدود الأخلاقية للأسواق" (What Money Can't Buy: The Moral Limits of Markets).

وفي هذا الكتاب، سيدج المهتمون بالتعمق في الانعكاسات الاجتماعية للأسواق الحرة مادة خصبة للقراءة والتعمق، لكنها على الأرجح لن تروي ظمأهم المعرفي. لكن البروفسور "ساندل"، أستاذ العلوم السياسية في جامعة هارفارد، لا يهدف من وراء كتابه تعزيز صفو غالبية المجتمع المتمثلة في ٩٩٪ من السكان. وإنما يود أن يسرح القراء بخيالهم في انعكاسات دخول فكر

السوق في كافة مجالات حياتنا التي يمكن أن تصورها.

ويميز "ساندل" بين اقتصاد السوق، الذي يرى أنه يحقق السلامة والرخاء للمجتمع، و"مجتمع السوق". ففي مجتمع السوق كل شيء يمكن بيعه وشراؤه — الأعضاء البشرية، ووزنانات الدرجة الأولى في السجون للأثرياء المحكوم عليهم بالسجن، والعقود العسكرية للجنود المدنيين، وفترات السماح للشركات بشأن انبعاثات الكربون. والأخطر من ذلك، أن مجتمع السوق يسمح للمنطق الاقتصادي بالتغلغل في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

ولا شك أن "ساندل" مصيب بأن علم الاقتصاد الحديث أصبح أهم العلوم السلوكية في عصرنا الحالي. فقد أصبح نموذج الفرد الذي يقارن بين التكاليف والمزايا، ويعظم المنفعة الشخصية، ويستجيب للحوافز — حيث يشير إلى تزايد استخدام مصطلح غريب هو "التحفيز" (incentive) — هو النموذج المهيمن على جميع الأنماط الأخرى التي تصف السلوك البشري، لا سيما في هذا العالم الذي تتحكم فيه السياسة العامة.

ويعتقد "ساندل" أن هناك عاقبتين أساسيتين لمجتمع السوق — الأولى هي زيادة انعدام المساواة. ويرى أن "إكساب النقود أهمية أكبر" يجعل التفاوت بين الدخل دافعا لانعدام المساواة الاجتماعية. ويرى أن المشاركة في المساحات العامة، بما في ذلك المدارس والمتنزهات وصفوف الانتظار لدخول المسارح وطوابير التفتيش الأمني في المطارات، وإن كان لا يترتب عليها نشوء مشاعر تضامن صادقة، قد تعظم قيمة المساواة الديمقراطية.

فماذا لو أن أحد الأثرياء من جماعات المصالح الخاصة في الكونغرس استأجر خدمات شخص ما ليحجز له دورا في جلسات استماع الكونغرس أو إذا قام أحد كبار المديرين بالاستعانة بطبيب تحت الطلب" يتقاضى منه رسما سنويا باهظا نظير ضمان حصوله على الرعاية الطبية الشخصية في الوقت الذي ينتظر فيه باقي المرضى دورهم في غرفة الطوارئ؟ وما الأثر الواقع على العلاقات الاجتماعية عندما يحظى إعلامي كبير بفرصة متابعة المباريات الرياضية الأمريكية من مقصورة فاخرة في أعلى الاستاد بعيدا عن المدرجات المكتظة بالجمهور؟ وقد يدافع المتحمسون للأسواق الحرة عن مثل هذا الانعدام للمساواة بأن كلا البائع والمشتري يتصرفان بحرية، غير أن "ساندل" يحذر من وجود ديناميكية أخرى. فالنقود، في ظل زيادة عدم المساواة على وجه الخصوص، قد تكون السبيل للحرية. ففي حالة امرأة معدمة من الأصول الهندية تباع خدماتها في مجال "استئجار الأرقام"، على سبيل المثال، فإن الفقر يفرض عليها "توعا من الإكراه".

أما الأثر الضار الثاني لمجتمع السوق فيتمثل في إفساد السلع والخدمات المعروضة للبيع. وهنا يعترض خبراء الاقتصاد قائلين إن السوق محايدة فيما يتعلق بالمعاملات الاقتصادية، لكن

"ساندل" له رأي مختلف، حيث يقول إن "دور الأسواق لا يقتصر على توزيع السلع، بل إنها تبدي مواقف معينة وتروج لها إزاء السلع التي تجري مبادلتها. وحين يصبح السعر والكفاءة السبيل الوحيد لتحديد القيمة فإنهما يزاومان الدوافع الإنسانية الأعلى شأنًا. ويرى "ساندل" أن هناك بعض الأشياء التي لا يمكن شراؤها بالمال؛ فلا يمكن لأي شخص أن يستأجر من محل محله، على سبيل المثال، في هيئة المحلفين بالمحكمة، لأن العمل ضمن هيئة المحلفين هو التزام بموجب واجبات المواطنة لا يمكن ترجمته إلى قيمة نقدية.

لكن ما مدى صحة هذه التصورات؟ يطرح "ساندل" قدرا محدودا من البحوث التجريبية على طاولة النقاش؛ لكن الاستثناءات، علي أي حال، تتبين بسهولة. ويعارض "ساندل" مبدأ هدايا بطاقات الشراء مسبقا الدفع (gift cards) لأنه يعتقد أنها تسمح للناس بتجنب تخصيص الوقت والاهتمام اللازمين لشراء هدية حقيقية. "فالصداقة وما يقترن بها من ممارسات اجتماعية تحافظ عليها تتشكل من خلال بعض الأعراف والتصرفات والفضائل".

وإنني لأتساءل، هل أكون مفتقرا للياقة على مستوى تقديم الهدايا عندما أشتري لابنة أخي بطاقة شراء مسبقا الدفع من محلات "ميسي" للأزياء لأنني أخشى ألا يعجبها ذوقني في اختيار الملابس. وماذا لو أن صديقي استأجر كاتبًا ليكتب له عبارات التهنئة التي سيلقيها في حفل زفاف — وهو مثال آخر من أمثلة "ساندل" على ما للسوق من قوة الإفساد المزعومة — فهو حتما سيبدل قصارى جهده للحفاظ على سرية مثل هذه المعاملة. وذلك لأنه يعلم أنه متكاسل. إن الأعراف باقية، لكن الضمان هي التي تتغير. وبالنسبة لانعدام المساواة، من المؤكد أن الأغنياء كانوا دائما يشترون راحة بالهم من المهام المملة، والإرهاق، والازدحام؛ لذلك كانوا يستأجرون العربات الخاصة في القطارات والمرضعات لأطفالهم الرضع، والفرق في الوقت الزاهن ليس في جلوس الأغنياء في المقصورات الفاخرة في الاستاد، وإنما في دور جانب كبير من الشريحة العليا من الطبقة المتوسطة في جعل مثل هذه الكماليات ووسائل الترف أكثر شيوعا ووضوحا. وعلى أي حال، توافق ظهور مجتمع السوق في أمريكا مع طفرة الأعمال الخيرية، وزيادة الأعمال الاجتماعية، والعمل التطوعي المجاني أو بمقابل بسيط — عكس ما قد تتنبأ به نظرية "ساندل". وصحيح أن "ساندل" محق في رأيه بأن انعدام المساواة وعيوب الشخصية هي من مساوئ مجتمع السوق، لكنها عيوب ظلت ملازمة لكل المجتمعات على مدار آلاف السنين قبل أن يولد حتى الاقتصادي البارز "ميلتون فريدمان".

كاي هايموفيتز

رئيس تحرير مشارك، في جريدة "سيتي جورنال" وأستاذ وزميل أول في معهد مانهاتن؛ ومؤلف كتاب: "Manning Up: How the Rise of Women Has Turned Men into Boys"